

قرار مجلس الوزراء رقم (49) لسنة 2021
بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2017
بشأن الغرامات الإدارية التي تُفرض على مخالفات القوانين الضريبية في الدولة

مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة الاتحادية للضرائب، وتعديلاته،
وعلى القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2016 بشأن المخالفات والجزاءات الإدارية في الحكومة الاتحادية،
وعلى القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة،
وعلى المرسوم بقانون اتحادي رقم (26) لسنة 2019 في شأن المالية العامة،
وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2017 بشأن الغرامات الإدارية التي تُفرض على مخالفات القوانين
الضريبية في الدولة،
وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء،

قرر:

المادة الأولى

استبدال الجداول

تُستبدل بجدوال المخالفات والغرامات الإدارية المرفقة بقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2017 بشأن
الغرامات الإدارية التي تفرض على مخالفات القوانين الضريبية في الدولة، الجداول الآتية:

جدول رقم (1)

**بشأن المخالفات والغرامات الإدارية المتعلقة بتطبيق
القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الإجراءات الضريبية**

قيمة الغرامة الإدارية بالدرهم	بيان المخالفة	م
(10,000) عن المرة الأولى.	عدم قيام الشخص الذي يمارس الأعمال بحفظ السجلات المطلوبة وغيرها من المعلومات المحددة في قانون الإجراءات الضريبية والقانون الضريبي.	1
(20,000) في حالة التكرار.	عدم قيام الشخص الذي يمارس الأعمال بتقديم البيانات والسجلات والمستندات المتعلقة بالضريبة باللغة العربية إلى الهيئة عند الطلب.	2
(10,000)	عدم قيام الخاضع للضريبة بتقديم طلب التسجيل خلال المهلة المحددة بالقانون الضريبي.	3

1,000) عند التأخير بتقديم الطلب وبذات التاريخ شهرياً، وبحد أقصى (10,000)	4 عدم قيام المسجل بتقديم طلب إلغاء التسجيل خلال المهلة المحددة بالقانون الضريبي.
5,000) عن المرة الأولى. (10,000) في حالة التكرار.	5 عدم قيام المسجل بإبلاغ الهيئة بأي حالة قد تتطلب تعديل المعلومات الخاصة بسجله الضريبي المحفوظ لدى الهيئة.
(10,000)	6 عدم قيام الممثل القانوني عن الخاضع للضريبة بالإبلاغ عن تعيينه ممثلاً قانونياً له خلال المواعيد المحددة، على أن تكون الغرامات في هذه الحالة من أموال الممثل القانوني الخاصة.
1,000) عن المرة الأولى. (2,000) في حالة التكرار خلال مدة (24) شهر.	7 عدم قيام الممثل القانوني عن الخاضع للضريبة بتقديم الإقرار الضريبي خلال المواعيد المحددة، على أن تكون الغرامات في هذه الحالة من أموال الممثل القانوني الخاصة.
1,000) عن المرة الأولى. (2,000) في حالة التكرار خلال مدة (24) شهر.	8 عدم قيام المسجل بتقديم الإقرار الضريبي خلال المهلة المحددة في القانون الضريبي.
1. يلزم الخاضع للضريبة بدفع الغرامة المطبقة على التأخير بسداد الضريبة المستحقة الدفع وبحد أقصى (300) وفقاً للآتي: أ. (2%) من الضريبة غير المدفوعة تستحق في اليوم التالي لتاريخ استحقاق الدفع، عند التأخير في سداد الضريبة المستحقة الدفع.	9 عدم قيام الخاضع للضريبة بسداد الضريبة المبينة على أنها ضريبة مستحقة الدفع في الإقرار الضريبي أو التصريح الطوعي الذي تم تقديمها أو التقييم الضريبي الذي تم تبليغه به خلال المهلة المحددة في القانون الضريبي.
ب. (4%) غرامة شهرية تستحق بعد شهر واحد من تاريخ استحقاق الدفع، وبذات التاريخ شهرياً بعد ذلك، على مبلغ الضريبة الذي لم يسدد حتى تاريخه.	
2. لغایات هذه الغرامة، يكون تاريخ استحقاق الدفع في حال التصريح الطوعي والتقييم الضريبي كالآتي:	
أ. في حال التصريح الطوعي (20) يوم عمل من تاريخ تقديمها. ب. في حال التقييم الضريبي (20) يوم عمل	من تاريخ استلامه.
1. يتم فرض غرامة ثابتة: 1,000) عن المرة الأولى. (2,000) في حالة التكرار.	
2. استثناءً من البند (1) من هذه الغرامة، في حال نجاح الإقرار الضريبي غير الصحيح فارق ضريبي أقل من الغرامات الثابتة المذكورة في البند (1) من هذه الغرامات، يتم فرض غرامات تساوي الفارق الضريبي على ألا تقل عن (500)	10 قيام المسجل بتقديم إقرار ضريبي غير صحيح.

درهم.

3. يستثنى من فرض الغرامة المحددة في البندين (1) و(2) من هذه الغرامة كل من يصحح إقراره الضريبي قبل تاريخ استحقاق الدفع.

دون الإخلال بما قد يترتب بموجب الغرامة المذكورة في البند (10) من هذا الجدول، يتم فرض غرامة نسبية على المبلغ الفارق بين الضريبة التي احتسبها والتي كان يتوجب احتسابها، وفقاً للآتي:

1. (5%) على المبلغ الفارق في حال تم تقديم التصريح الطوعي خلال سنة من تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب الاسترداد ذو الصلة.

2. (10%) على المبلغ الفارق في حال تم تقديم التصريح الطوعي خلال السنة الثانية من تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب الاسترداد ذو الصلة.

3. (20%) على المبلغ الفارق في حال تم تقديم التصريح الطوعي خلال السنة الثالثة من تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب الاسترداد ذو الصلة.

4. (30%) على المبلغ الفارق في حال تم تقديم التصريح الطوعي خلال السنة الرابعة من تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب الاسترداد ذو الصلة.

5. (40%) على المبلغ الفارق في حال تم تقديم التصريح الطوعي بعد السنة الرابعة من تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب الاسترداد ذو الصلة.

دون الإخلال بما قد يترتب بموجب الغرامة المذكورة في البند (10) من هذا الجدول، تفرض على الشخص:

1. غرامة بنسبة (50%) على مقدار الخطأ.

2. غرامة بنسبة (4%) عن كل شهر أو جزء من الشهر من أي من الآتي:

أ. الضريبة غير المدفوعة للهيئة، من تاريخ استحقاق الدفع للفترة الضريبية المعنية حتى تاريخ استلام التقييم الضريبي.

ب. الضريبة التي لم يتم ردتها للهيئة بسبب استرداد ضريبة دون حق، من تاريخ استرداد

قيام الشخص/ دافع الضريبة بتصريح طوعي عن أخطاء في الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب استرداد الضريبة وفقاً للبندين (1) و(2) من المادة (10) من قانون الإجراءات الضريبية.

11

عدم قيام الشخص/ دافع الضريبة بتصريح طوعي عن خطأ في الإقرار الضريبي أو التقييم الضريبي أو طلب استرداد الضريبة، وفقاً للبندين (1) و(2) من المادة (10) من قانون الإجراءات الضريبية، قبل تبليغه بقيام الهيئة بالتدقيق الضريبي عليه.

12

الضريبة من الهيئة وحتى تاريخ استلام التقييم الضريبي.

عدم قيام الشخص الذي يمارس الأعمال بتقديم 13 التسهيلات لمدقق الضرائب بالمخالفة لأحكام المادة (21) من قانون الإجراءات الضريبية.

1. يلزم المسجل بدفع الغرامة المطبقة على التأخير بسداد الضريبة المستحقة الدفع وبحد أقصى (300%) وفقاً للآتي:
 - أ. (2%) من الضريبة غير المدفوعة تستحق في اليوم التالي لتاريخ استحقاق الدفع، عند التأخير في سداد الضريبة المستحقة الدفع.
 - ب. (4%) غرامة شهرية تستحق بعد شهر واحد من تاريخ استحقاق الدفع، وبذات التاريخ شهرياً بعد ذلك، على مبلغ الضريبة الذي لم يسدد حتى تاريخه.
2. لغایات هذه الغرامة، يكون تاريخ استحقاق الدفع في حال التصريح الطوعي والتقييم الضريبي كالتالي:
 - أ. في حال التصريح الطوعي (20) يوم عمل من تاريخ تقديمها.
 - ب. في حال التقييم الضريبي (20) يوم عمل من تاريخ استلامه.

عدم قيام الشخص باحتساب أي ضريبة قد تكون 15 مستحقة على استيراد السلع وفقاً للقانون الضريبي.

جدول رقم (2)

بشأن المخالفات والغرامات الإدارية المتعلقة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2017 في شأن الضريبة الانتقائية

بيان المخالفة	م	قيمة الغرامة الإدارية بالدرهم
عدم قيام الخاضع للضريبة بعرض الأسعار شاملة 1 للضريبة.		(5,000)
عدم التقييد بشروط وإجراءات نقل السلع الانتقائية 2 من منطقة محددة إلى منطقة محددة أخرى، وآلية المحافظة عليها وتخزينها ومعالجتها فيها.		تكون الغرامة هي المبلغ الأعلى من (50,000) أو (50%) من الضريبة، إن وجدت، والمفروضة على السلع فيما يتعلق بالمخالفة.
عدم قيام الخاضع للضريبة بتوفير قوائم أسعار 3 السلعة الانتقائية التي يقوم بإنتاجها أو باستيرادها أو بيعها للهيئة.		(5,000) عن المرة الأولى. (10,000) في حالة التكرار.

جدول رقم (3)

**بشأن المخالفات والغرامات الإدارية المتعلقة بتطبيق
المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 في شأن ضريبة القيمة المضافة**

م	بيان المخالفة	قيمة الغرامة الإدارية بالدرهم
1	عدم قيام الخاضع للضريبة بعرض الأسعار شاملة للضريبة.	(5,000)
2	عدم قيام الخاضع للضريبة بإبلاغ الهيئة عن تطبيقه للضريبة على أساس الهامش.	(2,500)
3	عدم التقيد بالشروط والإجراءات الواجبة حول حفظ السلع في منطقة محددة أو نقلها إلى منطقة محددة أخرى.	تكون الغرامة هي المبلغ الأعلى من (50,000) أو (50%) من الضريبة، إن وجدت، والمفروضة على السلع فيما يتعلق بالمخالفة.
4	عدم قيام الخاضع للضريبة بإصدار الفاتورة الضريبية أو المستند البديل عند قيامه بأي توريد.	(2,500) عن كل حالة يتم اكتشافها.
5	عدم قيام الخاضع للضريبة بإصدار الإشعار الدائن الضريبي أو المستند البديل.	(2,500) عن كل حالة يتم اكتشافها.
6	عدم التزام الخاضع للضريبة بالشروط والإجراءات المتعلقة بإصدار الفاتورة الضريبية والإشعار الدائن الضريبي إلكترونياً.	(2,500) عن كل حالة يتم اكتشافها.

المادة الثانية

تحديد تاريخ تطبيق الغرامة في حالات خاصة

لأغراض البنود (4) و(9) و(14) من الجدول رقم (1) المشار إليه في المادة الأولى من هذا القرار، إذا كانت أي غرامة تطبق شهرياً وبذات التاريخ، يعتبر التاريخ لأي شهر لا يوجد فيه مقابل لذلك التاريخ أول يوم من الشهر الذي يليه، على أن تطبق للأشهر الأخرى بذات التاريخ الذي تم فيه فرض الغرامة الشهرية لأول مرة.

المادة الثالثة

إعادة تحديد الغرامات الإدارية المفروضة قبل تاريخ السريان

1. تقوم الهيئة بتحديد الغرامات الإدارية المفروضة على المسجل قبل تاريخ 28 يونيو 2021 وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2017 والتي لم يتم سدادها، لتساوي (30%) من إجمالي تلك الغرامات غير المسددة في حال تحقق الشروط الآتية:

- أ. قيام المسجل بسداد كامل الضريبة المستحقة الدفع بحد أقصى في 31 ديسمبر 2021.
- ب. قيام المسجل بسداد (30%) من إجمالي الغرامات الإدارية غير المسددة بحد أقصى في 31 ديسمبر 2021.
2. في حال عدم استيفاء المسجل لشروط البند (1) حتى 31 ديسمبر 2021، له أن يستوفيها بحد أقصى في 31 ديسمبر 2022.

3. تقوم الهيئة بتحديد الإجراءات لتطبيق أحكام هذه المادة، مع مراعاة أن يتم إعادة تحديد الغرامات الإدارية المفروضة على المسجل وفقاً للبند (1) من هذه المادة بحد أقصى 30 يوم عمل من التواريخ المحددة في البندين (1) أو (2) أعلاه بحسب تاريخ استيفاء الشروط.

المادة الرابعة

الإلغاءات

يُلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار.

المادة الخامسة

نشر القرار والعمل به

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به بعد 60 يوم من تاريخ صدوره.

محمد بن راشد آل مكتوم

رئيس مجلس الوزراء

صدر عنا:

بتاريخ : 16 / رمضان / 1442هـ

الموافق : 28 / أبريل / 2021م